المنطقي أن يؤثر حجم السكان (مثلاً) وكذلك مخزون رأس المال وحتى أساليب الإنتاج المتغيرة - المتطورة على المدى البعيد بالتحليل الخاص بالنمو الاقتصادي. وهذا يعني تناول عناصر أخرى وإدخالها في التحليل علاوة على الأثر المترتب على المتغيرات التابعة بسبب التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة ، كما كانت عليه الحال في الفترة القصيرة .

وطالما أننا في ميدان النمو الاقتصادي ، فهذا يعني أننا سنركزعلى دراسة كل مايؤثر - سلبياً أو إيجابياً - في نمو وزيادة الإنتاج خلال الزمن ... وكما هو معروف، احتلت نظرية النمو الاقتصادي موقعاً هاماً في الدراسات والمساهمات الاقتصادية منذ آدم سميث ، وحظيت بتطويرات كبيرة استندت إلى جملة المتغيرات البنيوية التي حصلت مع مرور الزمن وإلى تطور الفكر الاقتصادي وانتقاله من مدرسة إلى أخرى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- معرفة ما المقصود بدورة الأعمال .

2- معرفة الأسباب التي تؤدي إلى حصول هذه الدورات .

3- معرفة ما المقصود بالضارب و بالمسارع .

4- معرفة الدورات الناتجة عن سياسة الدولة .

5- التمييز بين النمو المستقر على المدى البعيد و النمو المتوازن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

أولاً – دورة الأعمـــال :

تشير الملاحظة لعملية النمو الاقتصادي إلى أنه كان يحصل بشكل غير منتظم على المدى الطويل ، وبالتالي تتأتى أولوية دراسة هذا الشكل أو الجانب من النمو التي تُسهل كثيراً فهم الموضوع الأساسي ، ولهذا لابدَّ من توضيح بعض المفاهيم .

1- المدى الطويل و المدى القصير :

لو درسنا النمو الاقتصادي في بلد من البلدان لمدة طويلة وحاولنا رسم المنحني البياني الخاص بها ، فإننا نلاحظ على الفور بأن هذا المنحني يأخذ شكلاً متصاعداً يشير إلى درجة هذا النمو لكنه لا يظهر التذبذبات الحاصلة به على المدى القصير . فلقد دلّت الدراسات كافة التي تمت لدراسة هذا في الاقتصادات الأوروبية والأمريكية إلى وجود دورات يتذبذب فيها معدل النمو ويتأرجح لكنها لا تظهر على المدى الطويل(2).

2- الـــدورات:

إن التتابع الحاصل في النمو والتقهقر (أو التراجع) الاقتصادي يظهر بجلاء ووضوح في أغلب هذه البلدان على المدى القصير ، وهذا ما أسماه الاقتصاديون بدورة الأعمال . والحق يُقال أنه لو نظرنا بتمعن في المنحني "الصاعد" الذي يشير دائماً إلى النمو الاقتصادي الحاصل في بلد ما على المدى الطويل ، فإننا نلاحظ بعض التعرجات التي تشير إلى التقلبات الحاصلة في هذا النمو على المدى القصير ، كما هو موضح من الشكل (10-1) الذي يشير إلى أرقام افتراضية للنمو الاقتصادي في بلد ما خلال قرن من الزمن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

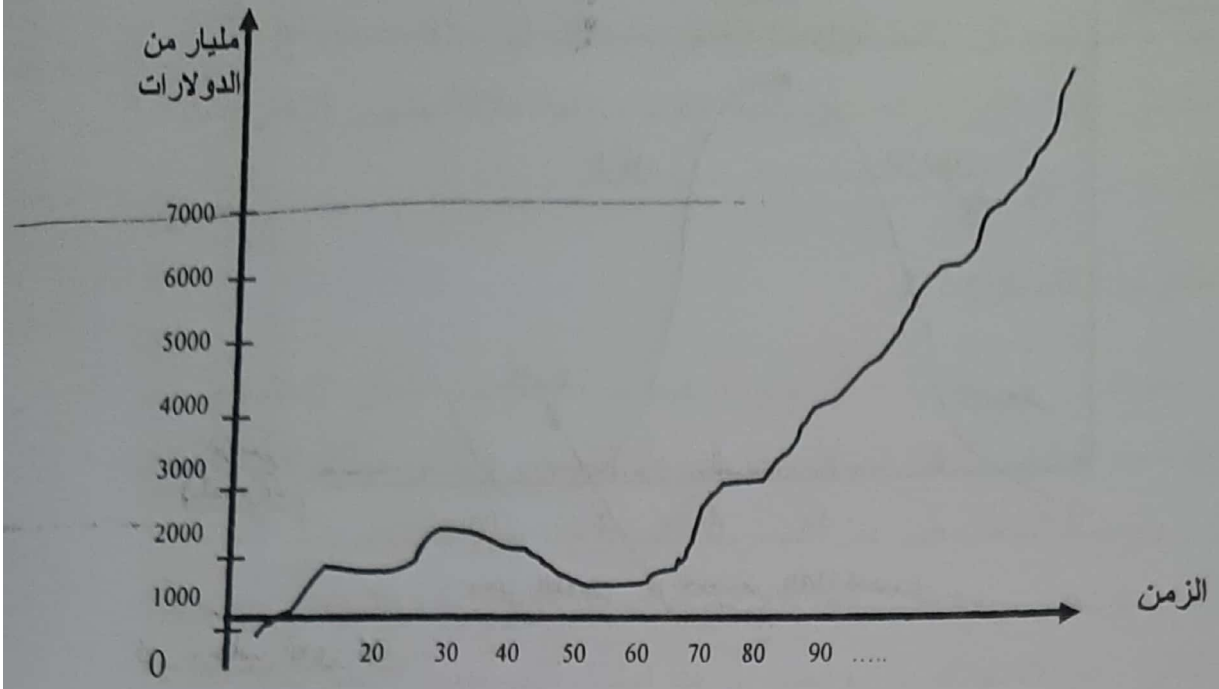

الشكل (10 - 1) (أرقام افتراضية للنمو الاقتصادي) خلال قرن من الزمن لبلد ما

وبشكل تقريبي ، تشير هذه التعرجات الحاصلة للدورة الاقتصادية التي تأخذ حركتها وتوجهها شكل الجرس لتعلن عن انقسامه إلى قسمين متساويين تقريباً ، حيث يشير القسم الأول إلى بدء الانتعاش الاقتصادي وصولاً إلى الازدهار (القمة) ومن ثم يبدأ الإنحدار بمعنى الدخول في الركود الاقتصادي الذي فيما إذا استمر فإنه يؤدي إلى الكساد (وهذا ما يعود غالباً لفشل التدابير والإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الحكومة المعنية للإنتهاء من الركود) .

وتشير التجربة التاريخية والملاحظة إلى أن مثل هذه الدورة بالكامل تستغرق ما يقارب (١٠) سنوات على أبعد حدّ ، كما يظهر في الشكل (10 - 2) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

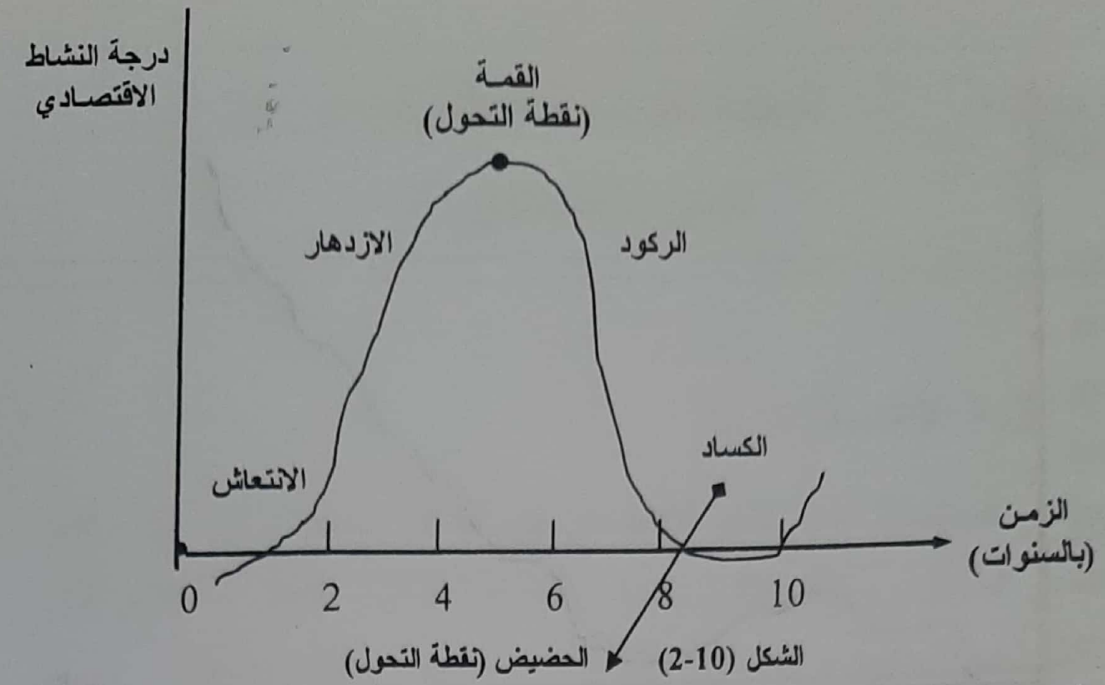

الشكل (2-10)

3- أسباب الدورات :

ما العوامل التي تكمن وراء هذا التناوب (المنتظم تقريباً) بين الفترات الجيدة وتلك السيئة ؟

في الواقع ، اجتهد عدد كبير من الاقتصاديين في دراسة هذه العوامل ، ولم يتمكن أي منهم أن يقدّم – بشكل كامل – إجابة مقنعة وشافية تماماً . ولكن ما انتشر في أوساط الأعمال القول بأن هناك تتابعاً لموجات تفاؤلية و أخرى تشاؤمية تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد .

قد يبدو هذا التوصيف منطقياً ، لكنه يبقى وصفاً ولا يرق إلى درجة تعليل وشرح الأسباب الكامنة وراء هذا التناوب ... وهذا ما قام به حقيقة الاقتصادي الشهير جيفونس (W. S. Jevons) في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما ربط دورات الأعمال بالبقع الشمسية التي كان يُعتقد بأنها وراء الدورات المناخية ، التي بدورها كانت وراء دورات الحصاد الزراعي (الموسم) التي تؤثر في دورات الأعمال(*) .

(*) قد تثير نظرية البقع الشمسية الدهشة للوهلة الأولى ، ولكن عندما نعرف أنه في تلك الأيام كانت الزراعة تشكل عنصراً محدداً وهاماً للنشاط الاقتصادي ، تصبح هذه النظرية - إلى حدٍّ كبير - تتمتع بالمنطقية والموضوعية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن بعده ، قدم عدد من الاقتصاديين تبريرات وإيضاحات لها علاقة باستخراج الذهب من المناجم والأثر الذي يتركه على كمية النقود ، ولها علاقة بظهور الاختراعات والابتكارات ... الخ (3).

4- الضارب والمسارع :

لنفترض - في البداية - أن اختراعاً هاماً قد أدى لزيادة الإنفاق الاستثماري ، فنلاحظ بسهولة كيف أن هذا الحدث سيحرض على حصول حالة توسعية تراكمية ذاتية النمو . وبسبب التداخل بين عمل الضارب والمسارع ، يقوم الأول بزيادة الاستثمار الذي يحرض على زيادة الاستهلاك الذي بدوره يحرض على زيادة الاستثمار من جديد ، وبالتالي رفع الاستهلاك بدوره أيضاً ... هذا السياق التحريضي التبادلي يخلق أجواء تفاؤلية في أوساط الأعمال ويشجع على حصول إنفاقات أخرى مساعدة على تحقيق عمليات التوسع الاقتصادي . وهكذا يزداد حجم المخزون الذي ينتظر تحقيق مبيعات متزايدة ، وتنشط العمليات في سوق رؤوس الأموال (البورصة) ، ويعمّ التفاؤل : إنها الحالة التوسعية (الانتعاش والازدهار) (4).

ماذا يحصل كي تتوقف هذه الحالة ؟ في الحقيقة ، توجد عدة عناصر وراء هذا التوقف التدريجي أو السريع (المفاجئ) ... منها ، توقف الأسباب المحرضة بعد أن تمّ بناء واستقرار الصناعة التي كانت وراء هذا الاندفاع . أو نجاح النقابات العمالية في موضوع رفع الرواتب والأجور الذي غالباً ما ينعكس على ارتفاع التكلفة فالأسعار. أو وصول الاقتصاد إلى مستوى قريب من الاستخدام الكامل ... فيبدأ المناخ العام بالتراجع والتدهور .

وهكذا ، يبدأ الاستثمار بالتباطؤ لأن الاستهلاك توقف عن الزيادة بمعدلات متزايدة (توقف الضارب) ، الذي ينعكس بدوره سلباً على المسارع الذي لا يمكن أن يعمل لوحده ، بعزلة عن الضارب ... ويعمّ التشاؤم : إنها الحالة الإنكماشية (الركود والكساد) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً - الدورات الناتجة عن سياسات الدولة :

تحدثنا سابقاً عن دورات الأعمال وكأنها كانت تحصل نتيجة ارتفاع أو انخفاض عفوي في الاستثمار ، وكأن القطاع الخاص وحده هو المعني في هذه القضية . ولكن - ومنذ بداية القرن العشرين ، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية والدراسات التي قدّمها كينز في كتابه الشهير النظرية العامة الصادر في العام 1936- باتت للدولة دورٌ فاعلٌ في النشاط الاقتصادي ، إذ أن الحكومة أصبحت تلعب دوراً هاماً كقطاع اقتصادي لاسيما على مستوى الإنفاق ، فهي تُشكل أحد أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد.

ومنذ ذلك التاريخ - أي بعد الحرب العالمية الثانية - أصبحت الدولة تُشكل مصدراً هاماً من مصادر الإنفاق في الاقتصاد ، وبالتالي فالدورات الاقتصادية باتت تأخذ مرجعيتها أو مصدرها من عواصم الدول ، بمعنى أنها باتت تستجيب لمعدلات الإنفاق الحكومية . وهذا لا يلغي القول بأن آليات السوق هي التي تكمن وراء مثل هذه الدورات على الأقل في المرحلة السابقة ، إلا أن تدخل الدولة بات مؤثراً (ومعدلاً) في الآثار المترتبة عن هذه الآليات ... أي أنه يتوجب علينا البحث والتقصي في الإنفاق العام كعنصر رئيسي من عناصر تشكل دورات الأعمال .

وكما هو معروف ، ترسم الدولة السياسة الاقتصادية العامة في البلاد ، ومن أجل تحقيقها والنجاح بها تستخدم عدداً كبيراً من السياسات الفرعية ، نذكر أهمها :

- السياسة المالية أو الموازنية ، والتي لها علاقة إما بجانب الإيرادات (أي الضرائب والرسوم والغرامات ... الخ) ، أو بجانب الإنفاقات الحكومية (الجارية والاستثمارية منها) .
- السياسة النقدية ، والتي لها علاقة بالكمية المعروضة من النقود بمختلف أنواعها وكذلك في التأثير على موضوع الطلب على النقود، وذلك من خلال أدوات مختلفة أهمها : أسعار الفائدة المتنوعـــــــــــة ... الخ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وهناك أيضاً سياسات التسعير والأجور والصناعية والزراعية والحفاظ على البيئة ... الخ .

ثالثاً - النمو المستقر على المدى البعيد :

لماذا تسعى الدول جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستديم ومستقر على المدى البعيد خاصة ؟ في الحقيقة ، يتعلق الجواب بمجموعتين من الأسباب :

الأولى ، ولها علاقة بالتزايد السكاني الحاصل في المجتمعات البشرية ، والتي تتطلب حكماً زيادة الناتج من أجل إشباع حاجات هذه الزيادات السكانية .

الثانية ، ولها علاقة برفع مستوى معيشة المواطن ، علاوة على أن حاجاته هي غير محدودة (في الزمان والمكان) وترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى وعيه ومعارفه ...الخ .

ضمن هذا المنطق ، يترتب على الدولة تبني السياسات الاقتصادية العامة المناسبة (مع السياسات الفرعية المذكورة أعلاه) واتخاذ التدابير والإجراءات اللحظية التي من شأنها تحقيق هذا النمو المستقر على المدى البعيد الكفيل بتلبية مجموعتي الأسباب الواردة أعلاه .

رابعاً - النمو المتوازن :

إذا كان تحقيق النمو المستقر والمستديم واحداً من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات المختلفة ، فالنمو المتوازن كان ولايزال من الموضوعات الأكثر أهمية التي شغلت بال الاقتصاديين في البحث والتقصي (النظري) وفي نقله إلى أرض الواقع (التطبيقي) (5) .

1- النمو المتوازن : النظرية .

في هذا المجال ، استخدم الاقتصاديون معادلتين :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأولى ، تشير إلى ضـــرورة معرفـــة الزيادة في الاستثمار اللازمة لتحقيق زيادة محددة في الدخل .

الثانية ، تحديد زيادة في الناتج القومي الناتجة عن زيادة الاستثمار بمعدل معطى . .

ويمكننا أيضاً - استناداً إلى ما سبق - معرفة ما يجب أن يتحقق كزيادة سنوية في الاستثمار ، لنتمكن من الحصول على الدخل الإضافي الذي يسمح لنا بشراء الزيادة الحاصلة في الإنتـــاج بسبب الزيادة في الإستثمار . فـــإذا رمزنا للزيادة في الدخل بالرمز (ΔY) ، وللزيادة في الإنتاج بالرمز (ΔQ) ، فيمكننا أن نكتب (*) :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}\Delta I \qquad (1)$$

أو :

$$\Delta Y = \frac{1}{s}\Delta I$$

وكذلك :

$$\Delta Q = \frac{1}{\sigma} \qquad (2)$$

وهذا يعني أن :

$$\Delta Y = \Delta Q$$

عندما :

$$\frac{1}{s} = \frac{1}{\sigma} \qquad (3)$$

تلك هي صيغة النمو المتوازن ...

(*) حيث ، c = الميل الحدي للاستهلاك .
s = الميل الحدي للإدخار .
σ = النسبة بين رأس المال إلى الانتاج ... والتي تعني قيمة الإنتاج الحاصل بسبب حجم استثمار محدد أو معطى (بالعملة الخاصة بالاقتصاد المدروس) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- النمو المتوازن : الواقع .

ماذا تعني المعـــادلة السابقة (3) ؟ هي تشير إلى أنه يترتب على معدل نمو الاستثمار ($\Delta I / I$)أن يؤمن أو يحقق المساواة بين ΔQ و ΔY . وبمعنى آخر ، يشير إلى النسبة المئوية التي يجب أن يزداد بها الاستثمار ليتمكن الدخل من متابعة وملاحقة الإنتاج بالقيمة المقدرة بعملة الدولة المعنية .

من حيث المبدأ ، معدل النمو يساوي المعدل الحدي للإدخار (أو للتسرب) مقسوماً على النسبة الحدية لرأس المال على الإنتاج ... وبالتالي ، فالسؤال المطروح دائماً أمام الحكومات . ماهو معدل نمو الاستثمار اللازم في بلد ما ليكون النمو متوازناً؟ ولمعرفة الجواب ، يغوص الإقتصاديون في المسائل الاحصائية المعقدة التي تطرحها عملية تحديد النسب الحدية لرأس المال - الإنتاج . وهذا يعني أن هناك ضرورة ماسة لحساب الإستثمار الصافي (وهي عملية صعبة ومعقدة جداً) في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة .

فالمشكلة الأخيرة التي تعترض الاقتصاديين هي أن النمو هو غير كاف إذا كانت التسربات كبيرة وهامة جداً في الإقتصاد ، بحيث :

أن الزيادة التي كانت وراء النمو هي غير كافية لرفع القدرات الشرائية في الاقتصاد ، أو إذا كانت النسبة الحدية لرأس المال - الإنتاج ضعيفة جداً .

3- سياسة النمو المتوازن :

لنفترض أن الدخل لم يزد بالشكل الكافي ولا بالسرعة المطلوبة ليتمكن من امتصاص أو شراء الإنتاج المتحقق . ما السياسة (الإجراءات والتدابير) الواجب تبنيها من أجل دفع الاقتصاد لتحقيق هذه المساواة ؟ في الحقيقة ، تتوقف العلاقة بين نمو الدخـــل ونمو الإنتـــاج قبل كل شيء على الإيقـــاع (أو الريتم) الذي يـــزداد به

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستثمار ... وهكذا ، إذا كان الإنفاق لا يكفي لامتصاص الإنتاج ، فسيتوجب زيادة معدل الإستثمار أو رفع معدل النمو لمجمل الإنفاق (العام والخاص) في الإقتصاد .

وعلى العكس من ذلك ، إذا كنا في وضع يشير إلى أن الدخل - وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد - أكبر من الإنتاج ، فهذا يعني أننا في وضع أوحالة تضخمية ... مما يقتضي تخفيض معدل النمو في الاستثمار ليعود التوازن بين زيادة الدخل و زيادة الإنتـــاج .

هذا يعني - من جهة أخرى - أن إدارة الطلب الكلي في الإقتصاد ، من خلال السياستين المالية والنقدية ، تبقى بمثابة السلاح (الوسيلة) الأكثر فعالية لإعادة التوازن(*) ... والتي يُضاف إليها دائماً ما تخططه الدولة من أجل مستقبل أفضل لتحقيق التنمية الإقتصادية المستديمة .

4- مخاطر النمو :

تتمحور الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها " المخاوف أو المخاطر " المتعلقة بالنمو حول التناقض القائم بين :

- ضرورة تأمين نمو اقتصادي قوي ومستقر ، من جهة أولى .
- مخاطر ندرة الموارد المتاحة ومشكلة التلوث ، من جهة ثانية .

في الواقع ، يمكن التعرض لمثل هذه المفارقة لا سيما على المدى البعيد ، إذ من المحتمل جداً الوصول إلى حالة تستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات قاسية من أجل إيقاف النمو ، إلاّ في حالة الإستفادة من التقدم التقني الهائل(**). وهذا ما تحدثت عنه الكثير من الأدبيات الإقتصادية منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي ، لا سيما المنشورات الصادرة عن نادي روما والصرخات التي وجهها للعالم أجمع حول ضرورة إيقاف النمو أو الحفاظ على النمو صفر لجملة أخرى من المخاطر والمخاوف

(*) حيث عبّرت عنها الحكومات البريطانية المتتالية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بسياسة (Go and Stop)، والتي اختزلها الإقتصادي فيليبس بمنحناه الشهير الذي يشير إلى البطالة (الحالة الانكماشية) والتضخم (الحالة التوسعية) .

(**) وهذا ما حصل فعلاً من خلال الإنتقال إلى ما يُدعى بالاقتصاد المعرفي (الجديد) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاوة على تلك المذكورة أعلاه ، لا سيما فيما يتعلق بتلوث البيئة وانثقاب طبقة الأوزون و .... الخ (*) .

وما العولمة التي يبشر بها دعاة الليبرالية الجديدة – والتي بدأت تتضح معالمها منذ فترة ليست ببعيدة – سوى عملية نقل للمخاطر الحقيقية من المستوى القومي إلى المستوى العالمي ... ومن هنا ، حصل التحول الجديد في فهم الإقتصاد القائم على أن الأخطاء والأخطار التي تتسبب بها الدول لا يمكن حلّها والوقوف في وجهها إلاّ على المستوى العالمي ، فسبب المخاطر قومي (فردي) وتحديات المواجهة لها عالميـــة (جماعية) .

(*) يمكن الرجوع للعديد من الكتب المترجمة في هذا الموضوع خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية العاشرة

يناقش هذا الفصل مسألة دورات الأعمال ، التي تفرض بالضرورة دراسة موضوع النمو الإقتصادي المتوازن من خلال التوسع في استخدام كامل إمكانات الإقتصاد ... ولهذا ، عالج الفصل مسألتين نقديتين هامتين :

الأولى – لها علاقة بفكرة النمو " المتوازن "، أي النمو الذي يوازن بين خلق الدخول الجديدة وظهور الإنتاج الجديد الإضافي . – وهنا تعترض الباحث المشكلة الهامة التي تعيقه و هي المتعلقة بتوفر الأدوات الإحصائية اللازمة والكافية علاوة على ضرورة دقتها ، مما يجعل " النمو المتوازن " عبارة عن فكرة أكثر منها أداة عملية . إلاّ أنها تبقى مهمة جداً من أجل معرفة لماذا – في بعض الأحيان – لا يكفي الطلب الفعّال لشراء كامل الإنتاج ؟ ومعرفة السبل والطرق الكفيلة لرفعه إلى المستوى المطلوب .

الثانية – أن هذه الفكرة " النمو المتوازن " تساعدنا في فهم عدم كفاية النمو وتوضيح التدابير والإجراءات الكفيلة لمعالجة هذا الوضع . إذ تشير إلى الخسارة التي نعاني منها كون النمو لا يتطابق مع ما يسمح به الاستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية المتوفرة في البلاد .

أخيراً ، فيما يتعلق بدورات الأعمال ، لم يكن من الضروري التوسع والإستفاضة في الموضوع المتعلق بمدتها الزمنية ولماذا كانت – في غالب الأحيان – تتراوح بين ثماني وعشر سنوات . ولكن من المهم أن نتذكر دائماً كيف أن التداخل والتشابك بين الضارب والمسارع كان يؤثر بشكل فعّال في المرحلة التوسعية– الإنتعاش والإزدهار – من الدورة الإقتصادية .

- ***كلمات و مفاهيم للحفظ :***

دورات الأعمال – تداخل الضارب والمسارع – النسبة الحدّية لرأس المال / الإنتاج – النمو المتوازن – النمو والإستخدام الكامل – النمو المستقر – النمو الاقتصادي – التنمية الاقتصادية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- بين كيف يؤدي التداخل بين آلية عمل الضارب وآلية عمل المسارع إلى الانتعـــاش الاقتصادي .

2- اشرح ماالمقصود بالدورات الاقتصادية ؟

3- تحدث عن الدورات الناتجة عن سياسات الدولة .

4- اشرح فكرة النمو المتوازن ، وبين الفرق بين النظرية والواقع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هوامش الوحدة الدراسية العاشرة

(1) : لمزيد من التفاصيل ، انظر

- HAHN, F.H. , et MATTHEWS , R. C. O. , 1972 , " Thérie de La Croissance Economique " , Economica , Paris , P (4)

(2) : لمزيد من التفاصيل ، انظر الدراسات التي قام بها الإقتصادي الشهير ميد

- MEADE, J.E, 1962 , " A Neoclassical Theory of Economic Growth", Aller and Unwin , London .

(3) : انظر أسباباً أخرى في

- HEILBRONER , R.L, et THUROW , L.C., 1979 , " Comprandre da Macroéconomie " , Economica , Paris , P (288) .

(4) : لمزيد من الشرح والتوضيح حول آلية عمل كل من الضارب والمسارع ، انظر

- ABRAHAM Frois , G. , 1972 , " Eléments de Dynamique Economique " , Dalloz . Paris .

(5) : عن النمو المتوازن (النظرية والواقع) ، انظر

- HAHN , et MATTEWS , Op. Cit . , 1972 , pp (117 – 135) .

14 BACK MFI AD

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الحادية عشر

التجارة الخارجية

conomic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

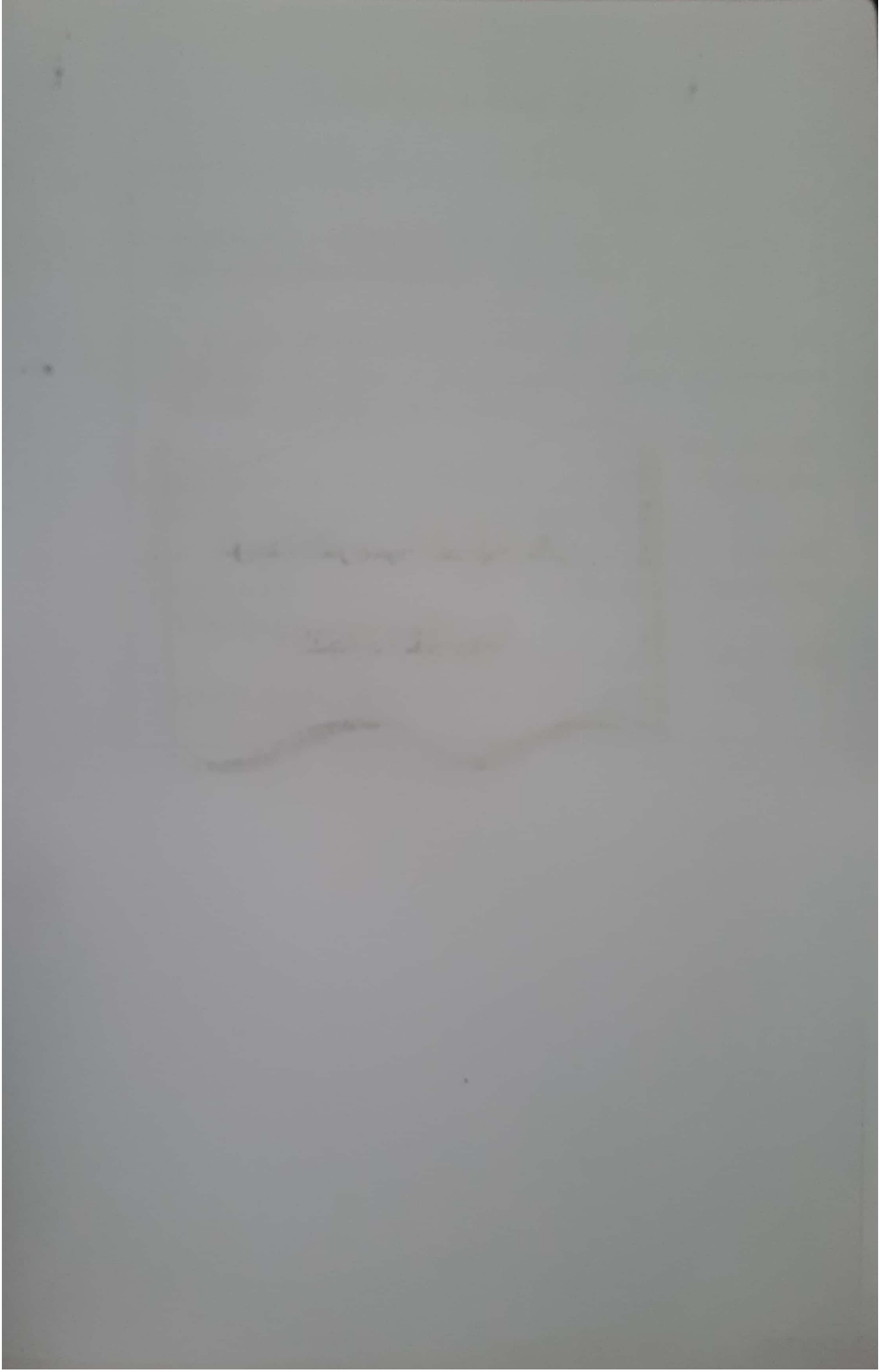

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الحادية عشر

التجارة الخارجية

تمهيـــــد :

يمكننا أن نصفَ الفصول السابقة بأكملها بأنها كانت ضمن إطار الاقتصاد المغلق ، بمعنى أن دراستها كانت تناقش كل ما يمت بصلة لمعادلة الطلب الكلي في الاقتصاد ومكوناته المختلفة ضمن إطار حدود الدولة . أما في هذا الفصل ، فسنقوم بفتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي وبالتحديد من خلال دراسة التجارة الخارجية في الدولة المعنية ، لتصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي :

$$D = C + I + G + (X-M)$$

حيث :

D = الطلب الكلي في الاقتصاد

C = الاستهلاك الكلي في الاقتصاد

I = الاستثمار الكلي في الاقتصاد

G = الإنفاق الحكومي في الاقتصاد

X = الصادرات

M = الواردات

ويترتب عن ذلك ذكر الملاحظتين التاليتين :

1- يشير المكون الأخير من المعادلة أعلاه (X-M) إلى الميزان التجاري في الاقتصاد المدروس ، أي مشتريات العالم الخارجي للسلع والخدمات المنتجة في الوطن مطروحاً منها مشتريات الوطن من السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ... فإذا كانت النتيجة موجبة ، فهذا يعني أن الميزان التجاري رابح ، وإذا كانت سالبة فهذا يعني أن الميزان التجاري خاسر .

2- يتساوى الطلب الكلي في الاقتصاد (D) مع الدخل الكلي (Y) والناتج الكلي (Q) ، والثلاثة يعبرون عن الطرق التي يتم من خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد كما بيّنا في الفصل المتعلق بالدخل والناتج الكليين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاوة على ذلك ، يشير الاقتصاد المفتوح نحو العالم الخارجي إلى أن هناك أيضاً حركة انتقال لرؤوس الأموال ولليد العاملة ، وللمعلومات التي باتت – مع بداية القرن الحالي – تُشكل عنصراً أساسيا من عناصر الإنتاج مع دخولنا عصر الاقتصاد المعرفي ... إلاّ أننا – في هذا المقرر (مبادئ الاقتصاد الكلي) – لن نتطرق إلى حركة وانتقال (دخول وخروج) هذه العناصر ، ويمكن للطالب متابعة مثل هذه الموضوعات في مراجع وكتب ومقالات أكثر عمقاً وتخصصاً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الحادية عشر

التجارة الخارجية

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادرا على :

1- معرفة ما المقصود بالتخصص الدولي و التجارة الخارجية .

2- التمييز بين نظرية المزايا المطلقة و نظرية المزايا النسبية .

3- معرفة ما المقصود بالصادرات و بالواردات و التمييز بينهما .

4- معرفة ما المقصود بتابع الاستيراد .

5- معرفة العلاقة بين الدخل الكلي و الواردات و الصادرات .

6- معرفة أثر الأسعار في التجارة الخارجية .

7- معرفة ما المقصود بالتبادل الحرّ .

8- معرفة ما المقصود بميزان المدفوعات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحدة الدراسية الحادية عشر

التجارة الخارجية

أولاً – التخصص الدولي والتجارة الخارجية :

اعتباراً من اللحظة التي ظهر بها الفائض الاقتصادي – على مستوى الفرد أو الجماعة أو حتى المنطقة التي تضم عدة جماعات – والتي أشارت إلى أن هناك تخصصاً ناتجاً عن تراكم الخبرة والمعرفة ، ظهرت الحاجة إلى التبادل ... ودون الدخول في موضوع ظهور ونشأة وتطور النقود (من سلعية ومعدنية) كوسيط للتبادل وكأداة تقوم بوظائف أخرى(*) ، فهو موضوع له علاقة بمقرر آخر (النقود والمصارف)[1]. بات التبادل (أي التجارة) يُشغل بال المختصين وغيرهم ، ومع ظهور الدولة – الأمة (القوميات في أوروبا) ، نشط العديد من أساتذة الاقتصاد في مجال إثبات أهمية التخصص والتبادل الدوليين ، لا سيما أب الاقتصاد السياسي آدم سميث والاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو... حيث تحدث الأول عن نظرية المزايا المطلقة ، والثاني عن نظرية المزايا النسبية ، واللتان سنتناولهما بالبحث في الصفحات التالية[2].

1- نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث :

في الحقيقة تقوم الفكرة الرئيسية على افتراض وجود دولتين :

دولة (A) ودولة (B) ، تقومان بإنتاج سلعتين (القمح والإطارات) ، كما هو مُبين في الجدول (1-11) .

(*) توجد أدبيات ومقررات أكاديمية كثيرة ومتعددة حول هذا الموضوع ، تتفق جميعها عل أن للنقود وظائف عدة ، أهمها : وسيط للمبادلة – مخزن للقيمة – أداة للقياس ووحدة حساب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولة	الكلفة	سلعة القمح	سلعة الإطارات
A	وحدة عمل	60 وحدة	30 وحدة
B	وحدة عمل	30 وحدة	60 وحدة

الجدول (1-11)

لو أمعنا النظر في الجدول ، نلاحظ أن كل دولة تتمتع بقدرة وبكفاءة أعلى في إنتاج إحدى السلعتين ... فالدولة (A) تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج القمح ، والدولة (B) تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج الإطارات . وهذا يعني أن لو كل دولة تخصصت بإنتاج السلعة التي تملك فيها كفاءة أعلى فسوف تربح الدولة (A) – بحسب مثالنا – فيما إذا حصلت بـ (60) وحدة قمح على أكثر من (30) وحدة إطارات . والعكس صحيح ، ستربح الدولة (B) إذا حصلت بـ (60) وحدة إطارات على أكثر من (30) وحدة قمح .

لهذا ، ينصح آدم سميث في أن تتخصص الدولة (A) بإنتاج سلعة القمح والدولة (B) بإنتاج سلعة الإطارات ، ومن خلال التبادل ستتحقق فوائد أكبر لكلتا الدولتين .

2- نظرية المزايا النسبية لدافيدريكاردو :

داخل المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي أسسها آدم سميث ، يتربع الاقتصادي دافيد ريكاردو على عرش التيار المتشائم مع روبرت مالتوس صاحب النظرية السكانية ، بينما يقابله الاقتصادي الفرنسي الشهير جان – باتيست ساي على عرش التيار المتفائل مع باستيا وكاريه .

وكان ريكاردو قد قدّم مساهمات عدة في تطوير الفكر الكلاسيكي السميثي ، منها هذه النظرية : فلقد ذهب في موضوع التخصص والتبادل بين الدولتين إلى أبعد من المعلم سميث ، حيث تحدث عن ضرورة وأهمية هذين الموضوعين حتى بالنسبة لدولة تتفوق بالمطلق في إنتاج سلعتين على دولة أخرى ،

ولهذا افترض ريكاردو كسابقه وجود دولتين :

دولة (A) ودولة (B) تنتجان سلعتين كما هو مُبيّن في الجدول (2-11) :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولة	الكلفة	سلعة القماش	سلعة النبيذ	النسبة
A	وحدة عمل	100	25	4 قماش 1نبيذ
B	وحدة عمل	125	50	2.5 قماش 1 نبيذ

الجدول (2-11)

لو نظرنا إلى الجدول بعناية ، نجد أن الدولة (B) هي أكفأ من الدولة (A) في انتاج كل من السلعتين المذكورتين ، ولكن هذه الكفاءة تتم بنسب مختلفة . ومع ذلك ، يطالب ريكاردو الدولة (B) في أن تتخصص في إنتاج النبيذ ، لأنها إذا بادلت وحدة نبيذ بأكثر من (2.5) وحدة قماش فهي رابحة ، والعكس بالنسبة (A) .

لنعد الآن إلى موضوع فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي من خلال الميزان التجاري فقط ، الذي هو عبارة عن مقابلة الواردات بالصادرات ... ولنتوقف عند هذين المفهومين الأخيرين :

المقصود بالصادرات : مشتريات العالم الخارجي من السلع والخدمات المنتجة في الوطن ، أي ما يتم طلبه من قبل العالم الخارجي لجزء من الناتج القومي المتحقق في البلاد خلال فترة زمنية (غالباً سنة) . ولكن يجب لفت الانتباه إلى أن الصادرات كمتغير تابع (بفرض عدم وجود أية قيود على انسياب السلع و الخدمات المصدرة) يتأثر بدخل العالم الخارجي ، المتغير المستقل . بمعنى أن صادراتنا تتأثر بشكل ملحوظ بارتفاع أو بانخفاض دخل العالم الخارجي وبالتالي تتأثر بالأوضاع والأحوال الاقتصادية التي تلف العالم (ركود وكساد عالمي يؤدي لانخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية ، بينما يؤثر الانتعاش والازدهار العالميين من الطلب على منتجاتنا الوطنية باتجاه الارتفاع) .

والمقصود بالواردات : مشتريات الوطن من السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الوطني ، أي ما يتم طلبه من قبل الوطن لجزء من الناتج المتحقق في العالم الخارجي خلال فترة زمنية (غالباً سنة) . وعلى العكس تماماً ، تتأثر وتتبع الواردات (المتغير التابع) أحوال الدخل المتحقق في الوطن (المتغير المستقل) ، فكلما ازداد الدخل في الوطن أدى ذلك لزيادة حجم الواردات ، والعكس صحيح . فالعلاقة إذاً بين الدخل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوطني الكلي والواردات هي علاقة طردية (وتدعى تابع الاستيراد) ، كالعلاقة بين دخل العالم الخارجي والصادرات .

وهنا لا بدَّ من لفت الإنتباه إلى مشكلة هامة تعترض عملية فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي ، أي دراسة الميزان التجاري ، وهي تتعلق بعملية تغيرات الأسعار المحلية والأجنبية واختلاف أسعار الصرف وتذبذبها المستمر وأثر ذلك في الصادرات والواردات لبلد معين ، علاوة على حركة رؤوس الأموال بينها على المدى القصير خاصة(*) .

ثانياً – ماالمقصود بتابع الإستيراد (Import Function)؟ :

من المنطقي أن يتأثر (ويعتمد) الاستيراد في الاقتصاد الوطني تأثراً (أو اعتماداً) مباشراً على الدخل الكلي ومستوياته في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (3) . ومن المنطقي أيضاً ، أن يتأثر الاستيراد بعناصر أخرى غير الدخل ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الأسعار – أسعار الصرف – الجودة ... الخ .

وإذا اقتصرنا على الدخل الكلي فقط من أجل تبسيط الدراسة ، فهذا يعني أن دراسة تابع الاستيراد تشبه إلى حدٍّ كبير – إن لم نقل تماماً – دراسة تابع الاستهلاك ، وبالتالي تأخذ المعادلة الأولى الشكل التالي :

$$M = F(y) \quad (1)$$

حيث :

M = الاستيراد (التابع المتغير)

F = التابع

Y = الدخل الكلي (المتغير المستقل) .

وعلى غرار فكرة الميل الحدي للاستهلاك (c) والتي من خلالها يتم تحديد درجة تبعية الاستهلاك إلى الدخل ، بمعنى حساب الزيادة الحاصلة في الأول نتيجة زيادة الثاني بوحدة واحدة ، أي $C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، وهي عبارة عن قيمة تتراوح بين الصفر والواحد : $0<c<1$، يمكننا الحديث عن الميل الحدّي للاستيراد (m) الذي يشير إلى

(*) لن نتطرق إلى مثل هذه الموضوعات المعقدة نسبياً بالمقارنة مع هذا المقرر الذي يحمل اسم : مبادئ الإقتصاد الكلي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدخل نحو الارتفاع ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، يقابل ارتفاع الواردات هذا انخفاضا في الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية ، مما سيؤدي بدوره أيضاً إلى ظهور عجز في الميزان التجاري المحلي وزيادة الطلب على النقد الأجنبي من أجل شراء السلع المنتجة في البلد الثاني (المستوردات) ... وهذا سينعكس حكماً على أسعار الصرف فتتغير بهدف إصلاح هذا الخلل أو العجز في الميزان التجاري .

ضمن هذا المنطق التحليلي ، ودون الغوص في التفاصيل والحيثيات المتعلقة بالآثار المترتبة على تغيرات معدل التبادل بين البلدين من جهة ومعدل الصرف بينهما من جهة أخرى ، يمكننا تثبيت جملة الملاحظات التالية (4) :

1- من الطبيعي أن يقود التغير الحاصل في معدل التبادل في البلد المعني لخلق آثار على ضارب التجارة الخارجية ، وولادة ضارب جديد بقيم جديدة .

2- من الطبيعي أيضا أن يقود التغير الحاصل في معدل التبادل في البلد المعني لخلق آثار ليس فقط على مستوى حجم الطلب على الصادرات وحجم الطلب على الواردات . وإنما على قيمة الواردات أيضاً .

3- من المعروف أن كل تغير يطرأ على الميزان التجاري يؤثر في الطلب على العملة وعرضها ، ويؤثر بالتالي في معدل الصرف في الاقتصاد المدروس(*) .

4- تزيد التذبذبات المستمرة في معدلات صرف عملة ما إن حصلت من حدة المضاربات عليها ، وهذا يؤثر – طبعاً – سلباً على استقرارها وعلى السياسات الإقتصادية المتبناة من الحكومة في البلد المدروس ، ويعيق إعاقة مباشرة عملية الاستثمار المباشر المحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الإقتصادية .

خامساً – التبادل الحرّ :

عندما ظهر الفائض الاقتصادي في المجتمع ، ظهرت الحاجة الماسّة للتبادل ، والذي بدوره أكدّ أهمية التخصص ، ليس فقط عل مستوى الفرد وإنما أيضاً على مستوى المجتمع (الأقتصاد) بالكامل . فالتخصص رفع من مستوى الإنتاجية ، وتلك

(*) : المقصود بمعدل الصرف (Rate of Exchange) السعر المدفوع من قبل الوحدات المختلفة في الدولة (A) من أجل الحصول على وحدة واحدة من نقد الدولة (B) ، وتتحدد قيمة هذا المعدل في ضوء الكميات المعروضة من نقد الدولة (B) والكميات المطلوبة منه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأخيرة زادت من مستويات الإنتاج المتحققة ، وبات التبادل ضرورياً ومجدياً ونافعاً للأطراف كافة ، من أجل رفع مستوى المعيشة للمجتمع عامة وللفرد على وجه الخصوص .

ويمكننا الجزم بأن أولى النظريات (التي استكملت الشروط الموضوعية والعلمية) التي تحدثت عن التبادل كانت من نتاج المدرسة الكلاسيكية (الليبرالية) حيث يعتبر الجميع أن مؤسسها هو آدم سميث وأتباعه المتشائمون والمتفائلون . وكانت تلك المدرسة قد رفعت شعار : دعه يعمل ، دعه يمر (Laissez faire , Laissez passer) داعية إلى حرية المبادرة وحرية التبادل ، علاوة على جملة من العناصر الهامة المساعدة على تحقيق الحرية في اقتصاد السوق ، نذكر منها :

1- الملكية الفردية

2- حرية المبادرة الفردية

3- اقتصاد المنافسة التامة

4- عدم تدخل الدولة في الحياةالاقتصادية

5- حرية التبادل (إزالة كل أنواع الحواجز المعيقة للتبادل)

6- التخصص فالإنتاج فالاستهلاك فالتبادل .. الخ .

ومن الطبيعي ، أن تظهر مجموعة كبيرة أخرى من الأفكار والمدارس المعارضة للتبادل الحرّ ، استند كلٌ منها إلى جملة من الأمور التي أُعتبرت بمثابة مبررات موضوعية ومنطقية للوقوف – ولو لمرحلة زمنية محددة – في وجه تطبيق حرية التبادل نذكر منها فقط:

1- فريدريك ليست (صاحب مذهب الحماية الجمركية في ألمانيا) الذي ردّ على طلبات بريطانيا بفتح الحدود وتحقيق التبادل الحرّ قائلاً : " إنني من أنصار حرية التجارة والتبادل ، ولكن بين بلدين على المستوى التنموي ذاته " ، بمعنى أن الحماية التي أسس لها في الاقتصاد الألماني – الذي كان متأخراً تنموياً بالمقارنة مع بريطانيا – كانت ضرورية كي تتمكن الصناعات الناشئة من النضوج والنمو لتواجه منافسة السلع البريطانية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- أرغيري ايمانوئيل (صاحب كتاب التبادل اللامتكافئ) الذي يبرهن على أن العالم ينقسم إلى دول متقدمة اقتصادياً ، ودول نامية (أو متخلفة) اقتصادياً ، وبالتالي لا يمكن أن يكون التبادل بين هاتين المجموعتين متكافئاً فيما لو عملنا بنظرية التبادل الحرّ (حرية التجارة) حتى وإن بدا ذلك ظاهرياً ، لأن الموضوع له علاقة بارتفاع معدلات الإنتاجية (والقيم المضافة) في بلدان المجموعة الأولى خلافاً -بل على النقيض تماماً- لما هو حاصل في بلدان المجموعة الثانية .

وكان قد اجتهد في هذا الموضوع عدد آخر من الاقتصاديين ، نذكر منهم البرازيلي تشيلسو فورتادو و الأمريكيان بول باران وبول سويزي ، وأشهرهم الاقتصادي العربي المصري الدكتور سمير أمين ، الذي أسس لنظرية المركز والاطراف وتحدث عن أن التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي يتم لصالح الدول المركزية المتقدمة على حساب الدول المتخلفة الطرفية ، وذلك من خلال حريةالتجارة.

وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة التي قُدّمت للمذهب الليبرالي (5) والتبادل الحر على وجه الخصوص، إلاّ أن بعض الأفكار لا تزال قائمة وصحيحة ... علاوة على العودة الذي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي المتعلقة بالعولمة الاقتصادية والدعوة من خلال المنظمة العالمية للتجارة (WTO) (*) لتطبيق حرية التبادل والتجارة على المستوى العالمي . ونذكر من هذه الأفكار مايلي :

1- تتأثر تكلفة الإنتاج في بلد ما بحملة من العناصر ، أهمها : الأجور المدفوعة للعمال . وبالتالي ، تصبح الدولة التي تدفع أجوراً متدنية لعمالها ذات قدرة تنافسية أكبر من الدول الأخرى حيث الأجور مرتفعة نسبياً .

2- يتحمل التعرفة الجمركية البلد المستورد ، بمعنى أن أفراده هم الذين يدفعون ثمناً أعلى لاقتناء السلع والبضائع المستوردة .

(*) World Trade Organization = WTO
Organisation Mondiale du Commerce = OMC (بالفرنسية) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- من جهة أخرى ، تحمي المعرفة الجمركية القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في وجه المنتجات المستوردة...لتدعم هذه الصناعات وقدرتها على منافسة أشباهها في السوقين المحلية والدولية بعد أن تقوى ويشتد ساعدها بما يكفي .

وعلى الرغم من وجود العديد من هذه الافكار التي تدعم أو تدحض ضرورة تبني سياسة الحماية الجمركية أو السياسات الأخرى (كالحصص وغيرها) ، إلاّ أن التبادل الحرّ يبقى المذهب الأكثر رواجاً في الأدبيات الاقتصادية النظرية ، وفي كثير من الأحيان استثناء على أرض الواقع ... علماً بأنه يؤمن أفضل توزيع للموارد بين الدول .

سادساً – ميزان المدفوعات :

يعتبر الاقتصاديون أن ميزان المدفوعات هو مرآة الاقتصاد الوطني ، وذلك لأنه يتضمن كل الموازين الأخرى الموجودة في الاقتصاد . ويُمثل ميزان المدفوعات – في الواقع– العرض والطلب على العملات المختلفة المتأتية من المجموعات المتباينة التي يتكون منها كل اقتصاد ، ومن المفترض أن يتساوى مجموع العرض مع مجموع الطلب في النهاية، أي خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة(6) . يوضح الجدول التالي (3-11) ميزان المدفوعات لإحدى الدول خلال سنة معينة (الأرقام افتراضية وبمليارات الوحدة النقدية) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول (3-11) - ميزان المدفوعات لإحدى الدول

(عام 2002 ، والأرقام افتراضية)

مليارات الوحدة النقدية

١ - السلع :	
الصادرات	+ ١٠٧,٣
الواردات	- ٩٨,٣
الميزان التجاري	+ ٩,٠
٢ - الخدمات :	
إنفاق ذات طابع عسكري	- ٠,٩
سياحة ونقل	- ٢,٥
دخل ناتج عن الاستثمار	+ ٦,٠
خدمات أخرى	+ ٤,٧
ميزان الخدمات	+ ٧,٣
ميزان السلع والخدمات	+ ١٦,٣
٣ - تحويلات أحادية الجانب :	
تحويلات القطاع الخاص	- ١,٧
تحويلات حكومية	- ٢,٩
ميزان التحويلات	- ٤,٦
ميزان العمليات الجارية	+ ١١,٧
٤ - خروج رؤوس الأموال	
في القطاع الخاص	- ٣٠,٨
في القطاع العام	- ١٢,١
المجموع	- ٤٢,٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥ - دخول رؤوس الأموال	
من الخاص	+ ٨,٥
من العام	+ ٦,٤
المجموع	+ ١٤,٩
ميزان رؤوس الأموال على المدى الطويل	- ٢٨,٠
٦ - فروق إحصائية	(∓ .....)

نلاحظ من الجدول السابق أنه ينقسم إلى عدة موازين تشكل في نهاية المطاف ميزان المدفوعات ، ويأتي في المقام الأول الميزان التجاري الذي يشير إلى الصادرات والواردات من السلع الحاصلة في الاقتصاد خلال فترة من الزمن هي سنة ، ومن ثمَّ يُضاف إليه ميزان الخدمات الذي قد يتضمن مكونات أخرى (أو أقل) علاوة على ما هو مذكور في الجدول ... فيكون الميزان الرئيس الأول هو ميزان السلع والخدمات الذي يُعبر عن صافي المبالغ المتحققة (سلبياً أم إيجابياً حسب الوضع) في الميزانين السابقين .

بعد ذلك، يتم العمل على حساب ما يدعى بميزان العمليات الجارية من خلال طرح ما يُدعى بمجموع ميزان التحويلات (الأحادية الجانب ، أي من الداخل إلى الخارج فالإشارة تكون سالبة حتماً) . ومن ثمَّ ، تتم عملية حساب ميزان رؤوس الأموال على المدى الطويل ، بأخذ مجموع الخروج (بالإشارة السالبة) ومجموع الدخول (بالإشارة الموجبة) ... وتكمن المشكلة هنا حقيقة في الحساب على المدى البعيد مما يقتضي اللجوء غالباً إلى عمليات تقديرية تقريبية من أجل حساب هذا الميزان في عام محدد (2000 في مثالنا) .

من حيث المبدأ ، عندما نلفظ أو نستخدم كلمة ميزان فهذا يعني أن هناك طرفين يجب أن يتساويا في نهاية المطاف ... وإن حصل خلل في الحسابات أو عدم توازن ، فغالباً ما يتم اللجوء إلى النقطة (6) التي تشير إلى فروق إحصائية بهدف جعل الميزان متوازناً .

onomic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاتمه

في الحقيقة ، يحمل هذا الفصل عنواناً له علاقة بالتجارة الخارجية فقط ، والذي يعني – مبدئياً – فتح الاقتصاد الوطني باتجاه العالم الخارجي على مستوى الصادرات والواردات من السلع فقط ، وفي أحسن الأحوال نضيف الخدمات لنصل إلى ميزان السلع والخدمات .

ولكن تختلف الأمور والأحوال على أرض الواقع بمجرد القيام بعملية فتح الاقتصاد هذا ، إذ تدخل على الفور موضوعات لها علاقة بالعملة المحلية وقيمتها وكذلك بعملات الدول الأخرى الشريكة تجارياً وقيمتها ، لننتقل إلى إشكاليات معدلات التبادل ومعدلات الصرف وتعقيداتها . والتي بدورها تدخلنا في موضوع حركة رؤوس الأموال (دخولاً وخروجاً) على المدى الطويل ، لتفرض على المجتمع الدولي ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي من أجل تنظيم هذه العمليات المختلفة في مجملها .

وبالمقابل ، تخرج عملية شرح ودراسة الأنظمة القديمة العالمية التي تتالت على المجتمع الدولي – لا سيما منذ بداية القرن العشرين المنصرم – عن محتويات المقرر الذي ندرس ، ألا وهو : مبادئ الاقتصاد الكلي . إلا أننا نعتقد بأنه من الضرورة بمكان أن نعرض مكونات وعناصر ميزان المدفوعات – في نهاية هذا الفصل – ومكوناته ، لنضع الطالب أمام الأساس الأول لفهم مقررات أخرى أكثر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الوحدة الدراسية الحادية عشر

- تضمن الفصل جملة من الأفكار الهامة التي تنضوي تحت عنوان هذا الفصل (التجارة الخارجية) ، منها : التخصص الدولي وآراء كل من آدم سميث في نظرية الفوائد المطلقة المقارنة ، ودافيد ريكاردو في نظرية الفوائد النسبية المقارنة . كما تمّ توضيح ماالمقصود بالصادرات وبالواردات كمفاهيم كونها تشكل الميزان التجاري في بلد ما ، وتبيان تبعية كل منها إلى المتغير المستقل الخاص به : دخل العالم الخارجي بالنسبة للصادرات ، ودخل الوطن بالنسبة للواردات ... مع افتراض ثبات العناصر الأخرى أو غيابها ، وعلى رأسها الأسعار وقيمة العملات ومعدلات الصرف ...الخ .

- وضمن هذا المنطق ، كان لا بدّ من التوسع في موضوع دراسة تابع الاستيراد كونه يرتبط ارتباطاً مباشراً مع دخل الوطن ، وتبيان أن الميل الحدّي للإستيراد (m) هو بمثابة المحدد الرئيس لحجم الواردات ... ومن ثمّ، تمّ إدخال عامل السعر في التحليل للوقوف على الآثار المترتبة عنها في موضوع التجارة الخارجية .

- وكان لا بدّ- مع المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي حالياً – من تسليط الضوء على مفهوم التبادل الحرّ والتلميح للمدرسة الاقتصادية التي كانت وراءه منذ اللحظة الأولى ، مع تبيان ما يقابل هذا المفهوم أو ما يخالفه وهو : الحماية الجمركية تحديداً لننتهي أخيراً بتقديم صورة عن ميزان المدفوعات الذي يُعتبر برأي الجميع مرآة الاقتصاد الوطني .

- **كلمات ومفاهيم للحفظ :**

الصادرات – الواردات – الميزان التجاري – التخصص – الفوائد المطلقة – الفوائد النسبية – تابع الاستيراد – الميل الحدّي للاستيراد – التبادل الحرّ – الحماية الجمركية – المركز والأطراف – التبادل اللامتكافئ – منظمة التجارة العالمية – العولمة – ميزان السلع والخدمات – ميزان العمليات الجارية – ميزان رؤوس الأموال – ميزان المدفوعات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- اشرح نظرية الفوائد المطلقة لآدم سميث .

2- اشرح نظرية الفوائد النسبية لدافيدريكاردو .

3- عرّف الصادرات والواردات وبين تبعية كلّ منهما للمتغير المستقل لمناسب.

4- ماالمقصود بالميزان التجاري ؟ وهل من الضروري أن يكون متوازناً دائماً ؟

5- اشرح ماالمقصود بتابع الإستيراد ؟

6- ماهو أثر الأسعار في التجارة الخارجية ؟

7- عدد الموازين المختلفة التي يتكون منها ميزان المدفوعات الخاص بإحدى الدول .

15 FRONT MOHAMMAD
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner